



المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين

أيار- 2010

المركز القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين

الطبعة الأولى أيار 2010

حقوق الطبع محفوظة

للمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

غزة - شارع الجلاء-برج الجلاء

تلفاكس: +972 (8) 2874206

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»

رام الله: البيرة - البالوع - شارع المحاكم

هاتف: +972 (2) 2424870

فاكس: +972 (2) 2424866

البريد الإلكتروني: musawa@musawa.ps الصفحة الإلكترونية: www.musawa.ps

صدر هذا التقرير بدعم من مؤسسة المستقبل.



Foundation
For the Future

This (Report) is made possible by the support of the Foundation for the Future. The Contents of this (Report) are the sole responsibility of Author And do not necessarily reflect the views of the Foundation for the Future.

نقد هذا (التقرير) بدعم من مؤسسة المستقبل.

الآراء الواردة هنا تمثل آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة المستقبل.

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة رأي مركز «مساواة» أو الجهة الداعمة للمشروع.

كلمة مساواة

في حزيران عام 2008 أصدر المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" أول مسح قطاعي خاص بوضع العدالة في فلسطين على مستوى الوطن، تمهيدا لاتخاذها أساساً لتقرير سنوي يشكل مرصداً قانونياً يسلط الضوء بشكل دوري على المتغير في وضع العدالة في فلسطين، وها نحن في "مساواة" نصدر أول تقرير رصدي بعنوان المرصد القانوني في فلسطين لنعيد الكشف والتحديد والبيان بما يمكن أصحاب القرار من وضع الحلول ورسم السياسات وتشديد صرح العدالة على أسس قوية ثابتة ترقى بمستوى العدالة إلى المستوى المأمول. والمرصد يهدف فيما يهدف إلى بيانه بيان مؤشرات التقدم الحاصل في وضع العدالة ومداه أو الإخفاق وعدم الاستجابة لمتطلبات إعادة النظر ورسم السياسات ومعالجة الأخطاء ما يبقي على وضع العدالة في فلسطين دون المستوى المأمول.

"مساواة" تأمل أن يشكل تقرير المرصد القانوني الأول الذي استهدف مقارنة وضع العدالة بعد عامين من صدور تقريرها المسحي الأول دليلاً كاشفاً عن مدى الحاجة لإيلاء قطاع العدالة في فلسطين الاهتمام الكاف واللازم نحو النهوض بوضع العدالة والسير بخطى باتجاه تجسيد مبدأ سيادة القانون وحيده القضاء ونزاهته وكفاءة وفعالية القائمين على قطاع العدل في فلسطين.

المرصد القانوني الأول ناطق بما فيه ويشير إلى أن وضع العدالة في فلسطين لا زال بحاجة ماسة لإعادة النظر في بنائه التشريعي والبشري بما يؤهله من القيام بموجبات وظيفته الاجتماعية.

"مساواة" تتطلع إلى قيام أصحاب القرار التشريعي والتنفيذي والقضائي ومثلي الفعاليات الإجتماعية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني بالوقوف على نتائج المرصد القانوني واستنباط الحلول لإشكالياته المتعددة، وتأمل النجاح في تجاوز تلك الاشكاليات والتي سيتبين مدى نجاحها أو إخفاقها في ذلك في المرصد القانوني الثاني التي تأمل "مساواة" إصداره بعد عام.

الباحثون:

الباحثة الرئيسية: الأستاذة منال الجعبة
الباحثة الإحصائية: أنسام عبسة

الدراسات

الحامي: أحمد نصره
الحامية: علا الشريف
الحامي: نائل الخوج
الدكتور: مصطفى عبد الباقي
الأستاذ: علي أبو دياك
الحامي: حسين أبو هنود

الباحثون الميدانيون في الضفة الغربية:

عبدالرحمن دياب - حسن حسين - أحمد النتشة - اسعد فرحات - علي احمد علي أحمد- سعد الله شيخ أحمد- اية وجيه عليان - آلاء النقيب - كفاح حماد الحسوني- ميرفت محمد حبايبة- اباء عبدالجبار برغوثي- صمود عودة برغوثي- سماح حسين الوحش- محمود رضا حجاب - محمود جمال حمدان- محمد فرحات- محمود حسين خليف- سهام حسن سلامة- منصور فتحي فالولة - بهاء شقور - ليالي جميل الديك- فلنتينا مخزوم- كفى سمير شقو- سلام سليم كعكاني- محمد عبدالكريم عواد- عبير عبدالكريم حشايسة - نور بسطامي- ايهاب شحادة - علاء سامي عامودي - عمار هاني عجيج - فادية الصوص - همام مفرح - سميح زياد اعمور- عبد المالك الرماوي- اشرف أبو سنيينة- هبة فوزي نصر- حسام خطاب.

الباحثون الميدانيون في غزة:

منذر فتحي عزام - الاء أحمد عبد الغفور - محمد بشير الرضيع- حسن عوض عوض الله- عطا حسن حرارة - يوسف جمال فرحات - يوسف وليد الخطاب - محمد خليل الداية - نهال خميس الفيدي - أماني سمير تركيه - خليل أسعد أبو لطيفه - أحمد بهجت بدير - أكرم أحمد الكرد - غسان مصطفى ابو مسلم - ليلى نعيم جبريل - مسعود عيسى السكني - مهيب عصام الشوا - طارق احمد ابو شنب - محمود محسن جرادة - حنان محمد بدوان- باسل موسى العطل - رهام سليم العشي - الهام رزق ملكه - خالد أحمد بركة - عيسى سعيد المدهون - أحمد حمدي هنية - عوض زهير أبو لطيفة - سعيد عبد الكريم علوان - نائل محمد أبو دقه - رمزي فؤاد جلهوم - محمد منير أبو سالم - ياسر أحمد بعلوشة - ياسر عرفات أبو مرق - رنا حلمي أبو رمضان - زهير علي أبو سعادة - سنيوره محمد بكر - محمد عبد الحميد العيله - ايمن موسى ابو طعيمه - مؤيد عز الدين جرادة - مروة جميل البسيوني - حازم علي عفانة - فاخر نبيل النجار - احمد محمد جمعه - عبير محمد جمال ابو موسى - احمد فتحي الهمص - احمد نعيم القوقا - يوسف يوسف المدهون - هدير اديب البليسي - محمد فوزي مطر- ايناس هاني داود - سها- منصور الجندي - آجي سيد احمد الأسطل - سحر سليم السويسي - غادة زيدان نعيم - مشرف عيد ابو غديين.

شكر وتقدير

نعبر في البداية عن تقديرنا وشكرنا لجميع المؤسسات والهيئات والجامعات والوزارات التي تعاونت معنا بكل رحابة صدر إيماناً منها بأهمية الرقابة على أداء أركان العدالة في لفت انتباه أصحاب القرار إلى مواطن الضعف والقصور. بغية حملهم على معالجتها.

وتأسف "مساواة" للموقف السلبي الذي اتخذته القائمين على القضاء في غزة بمنعهم القضاة وموظفي المحاكم من التعاون. وتأسف كذلك لمنع القضاة في الضفة من تعبئة استمارات المرصد. وإن ترك المجال للموظفين في محاكم الضفة للتقرير بشأن تعاونهم. وتشكر القضاة الذين تعاونوا معها.

وتتقدم "مساواة" بالشكر والتقدير لجميع الباحثين والباحثات الذين قاموا بكل كفاءة ودقة وحياد ومسؤولية عالية في جمع المعلومات على الرغم من الصعوبات الإدارية التي واجهتهم في العمل الميداني. وتتوجه بالشكر إلى فريق عمل "مساواة" الذي تابع عملية مسح الآراء الميداني ومراجعة التقرير وتدقيقه.

ويسعدنا في هذا المقام ان نتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا لمؤسسة "المستقبل" على دعمها لهذا المشروع . ذلك الدعم الذي اسهم بفاعلية باخراج هذا التقرير الى حيز الوجود. متطلعين الى تعميق اواصر التعاون مع مؤسسة "المستقبل" لتحقيق رؤيتنا المشتركة في بناء دولة العدالة والقانون.

"مساواة"

ملخص تنفيذي

نقّذ المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" المرصد القانوني في فلسطين، وهو أول دراسة وصفية لأداء أركان العدالة في فلسطين، وأول مسح انطباعي عن وضع العدالة في فلسطين خلال العامين 2008 و 2009 وذلك استناداً إلى المؤشرات التي تم وضعها بموجب "المسح القطاعي لأداء أركان العدالة في فلسطين" الذي نفذته "مساواة" عام 2007 ونتائجه، والتي تم فيها تحديد قطاعات العدالة المختلفة، والمؤشرات المتعلقة بكل قطاع على حدة. إضافة إلى مسح آراء قطاعات العدالة الرئيسية كالقضاة، وأعضاء النيابة العامة، وموظفي المحاكم والنيابة العامة. وكذلك مسح آراء المحامين المزاولين والمتدربين، وأساتذة وطلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، والجمهور من المتقاضين ومرتادي المحاكم الفلسطينية.

وقد تم هذا العام إضافة قطاع القضاء الشرعي وتم مسح آراء قضاة وموظفي المحاكم الشرعية كركن من أركان العدالة في فلسطين.

يهدف "المرصد القانوني" إلى رصد وضع العدالة في العامين 2008، 2009 وتوفير المعلومات والبيانات الوصفية لأجهزة وأركان العدالة في فلسطين، بالإضافة إلى الانطباعات المتعلقة بعمل وأداء أجهزة وأركان العدالة، ومقارنة هذه الانطباعات والمؤشرات بنتائج المسح القطاعي لأركان العدالة في فلسطين وأدائها والذي نفذته "مساواة" خلال العام 2007 لتحديد مدى تحسن أو تراجع المؤشرات المختلفة التي تم الاستناد إليها.

وقد هدفت مكونات الدراسة إلى ما يلي:

الرقابة على أداء الجهاز القضائي خلال العامين 2008 و 2009 وفقاً للمؤشرات التالية: مدى الرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى، أعداد القضاة وإعدادهم وتأهيلهم، مأسسة الجهاز القضائي، ومعايير التعيين والترقية في الجهاز القضائي، والرقابة على الجهاز القضائي والتفتيش على القضاة وأعمالهم، والتدخل في عمل الجهاز القضائي، والثقة بالجهاز القضائي ككل، وبالقضاة بشكل خاص. ومسح الرضا عن تنفيذ الأحكام، والتبليغ، ودوائر الكاتب العدل، بالإضافة إلى أعداد موظفي المحاكم النظامية، وإعدادهم وتأهيلهم، ومعايير التعيين والترقية لموظفي المحاكم، والرقابة على الموظفين والتفتيش على أعمالهم، والثقة بالموظفين.

الرقابة على أداء النيابة العامة خلال العامين 2008 و 2009 وفقاً للمؤشرات التالية: أعداد أعضاء النيابة العامة وإعدادهم وتأهيلهم، مأسسة النيابة العامة ومعايير التعيين والترقية في النيابة العامة، تبعية النيابة العامة والرقابة عليها والتفتيش على أعضاء النيابة العامة، التدخل في عمل النيابة العامة، والثقة بالنيابة العامة ككل، وبأعضاء النيابة بشكل خاص. بالإضافة إلى أعداد موظفي النيابة العامة، وإعدادهم وتأهيلهم، ومعايير التعيين والترقية لموظفي النيابة العامة، والرقابة على الموظفين والتفتيش على أعمالهم، والثقة بالموظفين.

الرقابة على أداء القضاء الشرعي خلال العامين 2008 و 2009 وفقاً للمؤشرات التالية: أعداد قضاة المحاكم الشرعية وإعدادهم وتأهيلهم، مأسسة القضاء الشرعي ومعايير التعيين والترقية في القضاء الشرعي، والرقابة عليها والتفتيش على القضاة الشرعيين، والثقة بالقضاء الشرعي ككل. بالإضافة إلى أعداد موظفي المحاكم الشرعية، وإعدادهم وتأهيلهم، ومعايير التعيين والترقية لموظفي المحاكم الشرعية، والرقابة على الموظفين والتفتيش على أعمالهم، والثقة بالموظفين.

الرقابة على أداء نقابة المحامين ومهنة المحاماة خلال العامين 2008 و 2009 وفقاً للمؤشرات التالية: المهام التي تؤديها النقابة، والأدوار التي يرى المحامون ضرورة قيام نقابة المحامين بها، مستوى المحامين وأسباب ضعفهم، التدريب وإشكالياته، والموضوعات التي يجب التركيز عليها، وأهم إشكاليات مهنة المحاماة.

الرقابة على تعليم الحقوق في فلسطين في العامين 2008 و 2009 وفقاً للمؤشرات التالية: أعداد الأساتذة وتخصصاتهم، بالإضافة إلى أعداد الطلبة ومعايير القبول في كليات الحقوق الفلسطينية، إضافة إلى منهجية التعليم المتبعة، ومستوى الطلبة عند تخرجهم من الكليات.

تقييم الوضع العام للعدالة في فلسطين من وجهة نظر الجمهور خلال العامين 2008 و 2009 من المتقاضين ومرتادي المحاكم الفلسطينية، بما في ذلك الوضع العام للجهاز القضائي، والنيابة العامة، والقضاء الشرعي، وسيادة القانون بشكل عام، وثقة الجمهور الفلسطيني بأركان العدالة.

كما تم إعداد دراسة وصفية لمهام واختصاصات وزارة العدل الفلسطينية، وتقييم الوضع العام لمراكز الإصلاح والتأهيل.

منهجية الدراسة

تم اعتماد مجموعة من القواعد والإجراءات في هذه الدراسة، تمثلت بمنهج وأساليب فنية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الظاهرة والوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها ليتم استخلاص النتائج وتعميمها، وذلك بعدة طرق منها:

1. طريقة المسح Survey method

تمت دراسة وضع العدالة في فلسطين بشكل عام، آخذين بعين الاعتبار كافة العوامل والأسباب المؤثرة فيه. كما تمت مراعاة أن تكون العينات المستخدمة لبعض الفئات ممثلة لمجتمع الدراسة ليتم تعميم النتائج على هذا المجتمع.

2. الطرق الإحصائية

تقوم هذه الطرق على جمع البيانات الخاصة لهذه الظاهرة ودراساتها دراسة منتظمة، وهي طرق تستخدم لتفسير النتائج والبيانات الكمية، كما تحقق فوائد عديدة منها:

- تجنب التحيز.
- تحليل النتائج وتفسيرها إحصائياً.
- تقدير التفاعل بين المعاملات

3. حلقات نقاش مستديرة Round Table Discussion

تم عقد 4 حلقات نقاش، اثنتين منها مع فئة المحامين المتدربين واثنتين مع فئة المحامين المزاولين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك لمناقشة أهم المؤثرات المتعلقة بهم، بالإضافة إلى القيام بالعديد من التعديلات المطلوبة على الاستمارة بناءً على اقتراحاتهم.

1. مشكلة الدراسة:

لم يلق "الأمن القضائي" في فلسطين الاهتمام الكافي منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية؛ فلم تمنح السلطة القضائية الاستقلال والموارد المادية والبشرية اللازمة لها لتأدية مهامها بشكل مقبول. كما تعدت السلطة التنفيذية على مهام السلطة القضائية، وقصرت السلطة التشريعية في اختصاصها التشريعي والرقابي، ما أدى إلى الشعور بوجود خلل ما، عزته كل جهة إلى غيرها. فكانت الدعوات إلى إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وتعديل قانون السلطة القضائية، وتوفير الإرادة السياسية.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتكتمل سلسلة الخطوات لإنشاء المرصد القانوني الذي يقيّم وضع "الأمن القضائي" في فلسطين دورياً من خلال تشخيص الوضع الحالي لأجهزة العدالة وأركانها، وقياس التطور الذي يطرأ عليه سنوياً وتحديد مواضع الخلل، والإشكاليات المختلفة التي تعترى تكريس "الأمن القضائي"، وتحديد مسؤوليات كافة الأجهزة ذات العلاقة بوضع العدالة. ولكي تكون الدراسة شاملة لكافة أجهزة العدالة وأركانها، فقد أضيف إلى مؤشرات الأداء الخاصة بالسلطات الثلاث، مؤشرات خاصة بقياس وضع القضاء الواقف "المحامين"، والقضاء الشرعي، وكليات الحقوق الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالإضافة إلى استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني.

2. جمع المعلومات:

تعددت مصادر البيانات لتخدم أهداف الدراسة المختلفة، حيث تمثلت في:

- كتب ذات علاقة.
- إحصائيات تمثلت بأعداد القضاة، والمحامين المزاولين والمتدربين... الخ.
- سجلات إدارية.
- أسئلة وأجوبة بشكل استبانة Questionnaire.
- مقابلات شخصية مثل اللقاء مع نقابة المحامين ومراكز الإصلاح والتأهيل.
- شبكة المعلومات Internet.

3. استمارات المسح:

تكونت استمارة المسح القطاعي بكافة فئاته، من ثلاثة أقسام رئيسية وهي:
القسم الأول: البيانات التعريفية مثل رقم الاستمارة، المحافظة ونتيجة المقابلة.

القسم الثاني: البيانات الديمغرافية مثل الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.

القسم الثالث: اشتمل هذا القسم على عدة مؤشرات قانونية، حيث احتوى القسم في جميع الاستمارات على عدة مجالات تصف وضع العدالة والقانون في البلد بالنسبة للفئة المستهدفة، حيث تتراوح العلامة لكل مؤشر فرعي بين (5-1) علامات كحد أقصى، وذلك عند اعتماد سلم ليكرت الخماسي، حيث أعطي الرقم 5 لعبارة (أوافق بشدة)، و4 (أوافق)، و3 (لا رأي)، و2 (أعارض)، و1 (أعارض بشدة). وتم إعطاء العلامة رقم (1) عند الإجابة ب نعم والعلامة (2) عند الإجابة ب لا لبعض المؤشرات.

4. مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة في المسح القطاعي من عدة فئات، لتمثل بكافتها وضع العدالة والقانون في فلسطين، حيث اشتمل على:

- **القضاة النظاميين:** هم الذين يعملون في المحاكم النظامية بكافة أنواعها، بما فيها المحكمة العليا.
- **موظفو المحاكم النظامية:** هم الموظفون الذين يقومون بالإجراءات الإدارية في المحاكم النظامية بصورة اعتيادية.
- **القضاة الشرعيين:** هم القضاة الذين يعملون في المحاكم الشرعية بكافة أنواعها، بما فيها محكمة الاستئناف الشرعية.
- **موظفو المحاكم الشرعية:** هم الموظفون الذين يقومون بالإجراءات الإدارية في المحاكم الشرعية بصورة اعتيادية.
- **أعضاء النيابة العامة:** هم الذين يتراوح مسماهم الوظيفي بين معاون نيابة، ووكيل نيابة، ورئيس نيابة، و النائب العام المساعد، والنائب العام.
- **موظفو النيابة العامة:** هم الموظفون الذين يقومون بالإجراءات الإدارية في النيابة العامة بصورة اعتيادية.
- **الحامون المدربون:** هم الحامون المسجلون في سجل الحامين المدربين وفقا لأحكام القانون، وهم حاليا في مرحلة التدريب.
- **الحامون المزاولون:** هم الحامون الأساتذة الذين ما زالوا يمارسون مهنة المحاماة.
- **الجمهور:** هم الأشخاص الذين يرتادون المحاكم إما لتوثيق معاملة أو لمراجعة دعوى قضائية.
- **طلبة الجامعات:** هم طلبة كليات الحقوق الذين يوجدون حاليا على مقاعد الدراسة لإنهاء درجة البكالوريوس في القانون بكافة تخصصاته، وقد تم أخذ جامعة القدس (أبو ديس) لتمثل (المحافظات الشمالية)، وجامعة الأزهر لتمثل (المحافظات الجنوبية).
- **أساتذة الجامعات:** وهم المدرسون في كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية كافة، والمقيمون إقامة اعتيادية دائمة في الكلية، بكافة تخصصاتهم القانونية.
- **نقابة المحامين:** تمت تعبئة استمارة لتمثل نقابة المحامين في مدينة رام الله وأخرى في مدينة غزة، وتشمل بيانات تعريفية وقانونية.
- **كليات الحقوق الفلسطينية:** تمت تعبئة استمارة تمثل كليات الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشمل بيانات تعريفية وقانونية لكل كلية على حدة.
- **مراكز الإصلاح والتأهيل:** تمت تعبئة استمارة تمثل مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية في الضفة الغربية، وتشمل بيانات تعريفية وقانونية.

5. حجم العينة وتصميمها:

اشتمل المسح القطاعي على عدة فئات لتمثل وضع العدالة في فلسطين، حيث اشتملت العينة على الفئات التالية:

1. عينة القضاة النظاميين: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (169) قاضيا، بواقع (141) قاضيا في الضفة الغربية، و(28) قاضيا في قطاع غزة. تم توزيعهم على طبقات لتمثل قضاة الصلح بواقع (58)، قضاة البداية بواقع (59)، قضاة استئناف (18)، وقضاة المحكمة العليا بواقع (34).
2. عينة موظفي المحاكم النظامية: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (331) موظفا، بواقع (199) موظفا في

3. الضفة الغربية، و(132) موظفا في قطاع غزة. تم توزيعهم على طبقات لتمثل (44) محضرا، و(287) إداريا. عينة القضاة الشرعيين: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (49) قاضيا شرعيا، بواقع (31) في الضفة الغربية، و(18) في قطاع غزة. حيث تم توزيعهم على طبقات لتمثل قضاة بداية شرعية بواقع (34)، وقضاة عليا شرعية بواقع (4)، وقضاة استئناف شرعي بواقع (11) قاضيا شرعيا.
4. عينة موظفي المحاكم الشرعية: هي عينة طبقة عشوائية بلغ عددها (225) موظفا، بواقع (103) في الضفة الغربية، و(122) في قطاع غزة. حيث تم توزيعهم على طبقات لتمثل (26) محضرا/مبلغا، و(199) موظفا إداريا.
5. عينة أعضاء النيابة العامة: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (128) عضو نيابة، بواقع (96) عضو نيابة في الضفة الغربية، و(32) عضو نيابة في قطاع غزة. حيث تم توزيعهم على طبقات لتمثل (27) رئيسا النيابة، و(45) وكيلًا للنيابة، و(53) معاون نيابة، و(1) النائب العام المساعد، و(2) النائب العام.
6. عينة موظفي النيابة العامة: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (157) موظفا، بواقع (92) في الضفة الغربية، و(65) في قطاع غزة. حيث تم توزيعهم على طبقات لتمثل (23) كاتبًا، و(134) إداريا.
7. عينة المحامين المتدربين والمزاولين: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (1,225) محاميا متدربا ومزاولا، بواقع (505) محاميا متدربا، و(720) محاميا مزاولا. حيث تم توزيعهم على محافظات الوطن لتمثل هذه الطبقات، بواقع (380) محاميا متدربا في الضفة الغربية، و(125) محاميا متدربا في قطاع غزة، و(479) محاميا مزاولا في الضفة الغربية، و(241) في قطاع غزة.
8. عينة الجمهور: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (2,494) شخص، بواقع (1,743) شخص في الضفة الغربية، و(751) شخص في قطاع غزة. حيث تم أخذ محافظة نابلس لتمثل شمال الضفة الغربية، ومحافظة رام الله والبيرة لتمثل وسط الضفة الغربية، ومحافظة الخليل لتمثل جنوب الضفة الغربية، كما تم أخذ محافظة غزة لتمثل قطاع غزة، ولكن تم توزيع استمارات قطاع غزة في المحافظات الخمس حتى يتم مراعاة العشوائية وعدم التحيز.
9. عينة طلبة الجامعات: هي عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (968) طالبا وطالبة، بواقع (368) طالبا وطالبة في - الضفة الغربية، و(601) طالبا وطالبة في قطاع غزة، وتم اختيار جامعة القدس لتمثل المحافظات الشمالية، وجامعة الأزهر لتمثل المحافظات الجنوبية، حيث مثلت السنوات الدراسية (المستوى الدراسي) الطبقية وتم الاختيار بشكل عشوائي داخل كل طبقة .
10. عينة أساتذة الجامعات: لم يتم أخذ عينة منهم، بل تم استخدام أسلوب الحصر معهم.
11. جامعات الحقوق الفلسطينية: تم استخدام أسلوب الحصر لجميع كليات الحقوق في محافظات الوطن وهي 7 جامعات.
12. مراكز الإصلاح: تم استخدام أسلوب الحصر لمراكز الإصلاح في الضفة الغربية فقط والبالغ عددها 9 مراكز.
13. نقابة المحامين: تم تعبئة استمارة لتشمل نقابة المحامين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الأول: السلطة القضائية

نتائج مسح آراء القضاة وموظفي المحاكم النظامية

مقارنة الوضع العام للقضاء الفلسطيني في العام 2007 ووضعه خلال عامي 2008 و2009 ظهرت النتائج التالية:

- ارتفاع مؤشر خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية سلبياً. بمعنى أن القناعة بوجود تأثيرات وضغوط خارجية على الأحكام قد ازدادت.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بالتزام القضاة بالدوام الرسمي وانخفاض مؤشر التزامهم بالدوام من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية والنصف. و انخفاض مؤشر كفاية عدد الموظفين لغايات الوصول الى الملفات. وارتفاع مؤشر اشكالية التبليغات كمؤشراً سلبياً في التقاضي.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن ضعف المحامين يعود الى ضعف القضاء.
 - ارتفاع مؤشر الحاجة الماسة لتعديل القوانين القضائية.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بان السلطة الفلسطينية قد نجحت بصيانة استقلال القضاء. وان القانون الاساسي يضمن استقلال القضاء.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن طريقة التعيين في القضاء تعتمد على المعرفة الشخصية والواسطة والحسوبية. وارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن التعيينات الأخيرة في القضاء كانت غير موفقة لأن الاشخاص الذين تم تعيينهم يفتقدون الى الخبرة.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بأن الترقية تتم وفقاً للاستحقاق.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن القضاة يتلقون تدريباً بشكل دوري ومستمر.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بتأثير مجلس القضاء على أحكام القضاة وقراراتهم.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن برامج التدريب كثيرة ولا داعي لكثرتها. وانخفاض مؤشر قناعة القضاة بتوجه القضاء نحو التدريب على التخصص.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بأن مجلس القضاء الأعلى يقود القضاء الى الاستقلالية وبأنه يقوم بمهامه خير قيام.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بحياد مجلس القضاء الأعلى وتعامله الموضوعي مع القضاة انخفاضاً كبيراً جداً ما يفيد ارتفاع انطباع القضاة بأن مجلس القضاء الأعلى لا يتعامل مع القضاة بموضوعية ويحكم بناءً على المعرفة الشخصية
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بأن رئيس مجلس القضاء الأعلى مركزي ولا يشترك أعضاء المجلس في اتخاذ القرارات.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بعدم اختصاص أي جهة بالرقابة على القضاء وازدياد القناعة لديهم بحق الجهات الأخرى بالرقابة على القضاء.
 - ارتفاع مؤشر قناعة القضاة بقيام مؤسسات المجتمع المدني بالرقابة الفاعلة على أداء السلطة القضائية.
 - انخفاض مؤشر قناعة القضاة بالنقطة بالموظفين وتعيينهم.
 - ارتفاع مؤشر ثقة القضاة بالمحامين ارتفاعاً بسيطاً.
 - ارتفاع مؤشر عدم الرضا عن ملائمة مباني المحاكم.
- إذ ووفقاً لمسح آراء القضاة النظاميين وموظفي المحاكم النظامية للوضع العام للقضاء الفلسطيني خلال عامي 2008 و2009 تبينت النتائج الرقمية التالية:
- عارض (54.5%) من عينة القضاة أن السلطة الفلسطينية قد نجحت بصيانة استقلالية مرفق القضاء.

- أفاد (66.7%) من عينة القضاة أن هناك بطء في البت في القضايا في المحاكم النظامية.
- أفاد (100%) أن التبليغات تشكل مشكلة أساسية في التقاضي.
- اعتبرت العينة أن أهم إشكاليات القضاء تمثلت في الاحتلال الإسرائيلي (83.4%) تلاها وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون وعدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة (66.7%) لكل منهما، ثم عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح (58.4%)، ثم تدخل السلطة التنفيذية (50%)
- أفاد (72.7%) من عينة القضاة أن عدد القضاة حالياً معقول إلا أن هناك إشكالية في توزيع القضاة بحسب المدينة.
- عارض (72.7%) من عينة القضاة أن معايير التعيين في الجهاز القضائي واضحة، أو أن إجراءات التعيين في القضاء شفافة وتتفق مع أحكام القانون. متفقين بنسبة (63.6%) أن طريقة التعيين في القضاء تعتمد على المعرفة الشخصية والوساطة والمحسوبية.
- أفاد (81.8%) من العينة أن التعيينات في القضاء عامي 2008 و 2009 كانت غير موفقة.
- عارض (90.9%) من العينة أن معايير ترقية القضاة واضحة، أو أن ترقية القضاة تتم وفق توقعاتهم واستحقاقاتهم.
- عارض (81.8%) من العينة أن ترقية القضاة هذا العام كانت منسجمة وأحكام القانون.
- يتفق (100%) من العينة أن القضاة بشكل عام بحاجة إلى برامج تدريب مستمر. معارضين بنسبة (81.8%) أن القضاة المعينين حديثاً هم فقط الذين يحتاجون إلى تدريب. وأفادت نفس النسبة انه من المهم تدريب القضاة على التخصص.
- أفاد (72.8%) من عينة القضاة أن مجلس القضاء الأعلى يجمال السلطة التنفيذية. وأفاد (63.6%) من العينة بأن مجلس القضاء الأعلى لا يقوم بالمهام الموكلة اليه خير قيام. وأفاد (63.7%) من العينة بان جلسات مجلس القضاء الأعلى لا تتفق مع القانون.
- أفاد (60%) من عينة القضاة أن مجلس القضاء الأعلى يؤثر على قرارات القضاة.
- أفاد (81.9%) من العينة بان أداء مجلس القضاء الأعلى لا يتفق والقانون. وأفاد (91.7%) من عينة القضاة ان هناك حاجة ماسة لتعديل القوانين القضائية.
- أفاد (63.6%) من عينة القضاة أن رئيس مجلس القضاء مركزي ولا يشترك أعضاء المجلس في اتخاذ القرارات. معارضين بنسبة (81.9%) أن مجلس القضاء الأعلى يتعامل مع القضاة بموضوعية وبيتعد عن الشخصنة في أحكامه.
- اعتبر (81.8%) من عينة القضاة أن مستوى المحامين بشكل عام ضعيف. وبنسبة (63.6%) أن المحامين بشكل عام لا يتحلون بأخلاق المهنة.
- اعتبر (81.8%) من عينة القضاة أن استقلال القضاء لا يتم بالتشريعات فقط. واعتبر (54.6%) من عينة القضاة أنه لم يكن للقضاء دور في صياغة التشريعات.
- بلغت نسبة ثقة موظفي المحاكم النظامية بموظفي المحاكم الفلسطينية أعلى درجة (69.9%)، تلاها الثقة بالقضاء الفلسطيني (62.7%)، ثم الثقة بالنيابة العامة الفلسطينية (54%)، ثم الثقة بجهاز الشرطة (47.3%)، وأخيراً جاءت الثقة بالمحامين (33.4%).
- أفاد (51.7%) من عينة موظفي المحاكم النظامية أن وزارة العدل يجب أن تكون مسئولة عن موظفي المحاكم. منقسمين بين مؤيد ومعارض لعبارة أن وزارة العدل تقوم بالدور المنوط بها على أكمل وجه. وكانت نسبة الذين لا رأي لهم في العبارة عالية إذ بلغت (41.6%).
- أفاد (74.2%) من العينة أن رواتب الموظفين في المحاكم والنيابة العامة متدنية نسبياً.
- أفاد (67.4%) من عينة موظفي المحاكم أن التبليغات تشكل مشكلة أساسية في التقاضي. كما أفاد (62.4%) من العينة أن هناك مشكلة حقيقية لدى مأموري التبليغ أساسها عدم تقاضيهم لرواتب معقولة وأو بدل مواصلات.
- أبرز الإشكاليات التي يواجهها موظفو المحاكم النظامية هي قلة الرواتب (45.7%)، ثم نقص الأعداد (31.4%)، ثم عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين (22.9%).

- أفاد (65.5%) من عينة موظفي المحاكم أن هناك حاجة لرفد المحاكم الفلسطينية بعدد من الموظفين. وأفاد (64.1%) من العينة أن هناك حاجة لرفد المحاكم الفلسطينية بعدد من الحقوقيين.
- أفاد (46.4%) من عينة موظفي المحاكم أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في المحاكم الفلسطينية. معارضين بنسبة (55.1%) أن ترقية الموظفين تتم بناء على إنجازاتهم خلال العام.
- اعتبر (47.4%) من عينة موظفي المحاكم أنه لا يوجد اهتمام كاف بتدريب موظفي المحاكم. معتبرين بنسبة (69.6%) أن معهد التدريب القضائي يجب أن يختص بتدريب موظفي المحاكم.
- أفاد (72.3%) من عينة موظفي المحاكم أنه يجب تفعيل التفتيش القضائي.
- اعتبر (63.4%) من عينة موظفي المحاكم أن القضاة الذين تم تعيينهم خلال العاميين الماضيين يفتقرون الى الخبرة في المحاماة. وأفاد (65.2%) ان القضاة الجدد صغار السن وتقصصهم خبرة في الحياة.

التوصيات:

- ضرورة إعادة النظر بطريقة تعيين القضاة والموظفين.
- ضرورة اتخاذ اصحاب القرار السياسي والاداري لكافة الاجراءات المانعة من التدخل في احكام القضاء.
- ضرورة إعادة النظر في التشريعات القضائية. وضرورة إشراك القضاة في أي تعديلات على التشريعات المتعلقة بالعمل القضائي. فهم أهل الاختصاص والخبرة في هذا المجال. وهم الجهة الأكثر إدراكا للفجوات والاحتياجات في التشريعات.
- ضرورة إعادة النظر في برامج تدريب القضاة. وتخصيص برامج للتدريب المتخصص وتطوير نظام التدريب المستمر.
- ضرورة تأسيس مجلس القضاء الاعلى. والتزامه بحكم القانون في تعامله مع القضاة وتعزيز حيده.
- ضرورة تفعيل وتطوير رقابة مؤسسات المجتمع المدني على اداء السلطة القضائية.
- تفعيل التعاون بين الجهاز القضائي والنيابة العامة. والعمل على تمكين أعضاء النيابة للقيام بواجباتهم القانونية.
- ضرورة تمكين الشرطة الفلسطينية لا سيما الشرطة القضائية. وتزويدها بالمصادر البشرية المؤهلة. والإمكانات التي تؤهلها للقيام بواجباتها في تنفيذ الأحكام. والضبط القضائي.
- ضرورة إعداد دراسة عن عبء القضايا لكل قاض حسب المدينة. ومن ثم توزيع القضاة وفقا لاحتياجات المدن الفلسطينية المختلفة.

الفصل الثاني: النيابة العامة

نتائج مسح آراء أعضاء وموظفي النيابة العامة

بمقارنة نتائج مسح آراء أعضاء النيابة العامة وموظفيها للعام 2007 بنتائج مسح آرائهم لعامي 2008 و2009 ظهرت النتائج التالية:

النتائج:

- ارتفاع مؤشر تنفيذ الاحكام القضائية.
- انخفاض مؤشر الثقة بكافة اركان العدالة بما فيها النيابة العامة. وارتفاع مؤشر عدم الرضا عن مباني النيابة العامة وأعداد ورواتب أعضائها وموظفيها.
- انخفاض مؤشر كون التبليغات تشكل مشكلة اساسية في التقاضي.
- انخفاض مؤشر نجاح السلطة الفلسطينية في صيانة استقلال القضاء.
- انخفاض مؤشر تمتع القضاء بالحياد والنزاهة والعدالة مقارنة بدول عربية اخرى.
- انخفاض مؤشر امتلاك اعضاء النيابة العامة للعلم والخبرة اللازمة للقيام باعمالهم.
- ارتفاع مؤشر خضوع الاجراءات في النيابة العامة للتأثيرات والضغط الخارجي.
- انخفاض مؤشر تعيين اعضاء النيابة العامة بناءً على العلم والخبرة
- ارتفاع مؤشر اعتبار الواسطة والمحسوبية اساس التعيين والترقية في النيابة العامة.
- ارتفاع مؤشر القناعة بوجود تفعيل التفتيش على اداء اعضاء النيابة العامة وموظفيها.
- ارتفاع مؤشر خضوع القرارات الصادرة عن النيابة العامة للتأثيرات والضغط الخارجية.
- انخفاض مؤشر التزام اعضاء النيابة العامة بالدوام الرسمي.
- انخفاض مؤشر كفاية برامج التدريب لاعضاء النيابة العامة.
- انخفاض مؤشر اعتبار جميع برامج التدريب مفيدة وارتفاع مؤشر كون برامج التدريب كثيرة ولا داعي لكثرتها.
- انخفاض مؤشر كفاية عدد الموظفين الاداريين في النيابة العامة.
- انخفاض مؤشر تزويد موظفي النيابة العامة بالتدريب اللازم والكافي.
- انخفاض مؤشر الثقة بموظفي النيابة العامة.
- انخفاض مؤشر حسن معاملة اعضاء النيابة العامة للمواطنين والمحامين.
- ارتفاع مؤشر عدم الرضا عن ملائمة مباني النيابة العامة.

إذ ووفقاً لمسح آراء أعضاء وموظفي النيابة العامة خلال عامي 2008 و2009 تبينت النتائج الرقمية التالية:

- أفاد (51.4%) من عينة أعضاء النيابة العامة أن وضع العدالة "الأمن القضائي" في فلسطين حالياً سيء.
- أفاد (63%) من عينة أعضاء النيابة العامة أن النيابة العامة لا تملك ما يؤهلها لتقصي الجرائم من مراكز الطب الشرعي والخبرات المتخصصة وما إلى ذلك.
- أفاد (84%) من عينة أعضاء النيابة العامة انه يجب تفعيل التفتيش على أداء أعضاء وموظفي النيابة العامة.
- أفاد (87%) من عينة أعضاء النيابة العامة أن هناك حاجة ماسة لتدريب أعضاء النيابة العامة بشكل دوري ومستمر. معارضين بنسبة (72.7%) أن برامج التدريب لأعضاء النيابة العامة كافية.
- عارض (70.8%) من عينة أعضاء النيابة العامة أن عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة كاف. أو انه يتم تزويدهم بالتدريب اللازم والكافي (65.7%).
- (40.8%) فقط من أعضاء النيابة وموظفيها يثقون بالمحامين.

- أفاد (56.8%) من عينة موظفي النيابة العامة على أن وزارة العدل يجب أن تكون مسؤولة عن موظفي النيابة العامة، وكانت النسبة في قطاع غزة عالية جدا (81.4%).
- أفاد (53.4%) من عينة موظفي النيابة العامة أن النيابة العامة مهملة، وكانت النسبة في قطاع غزة (74.4%).
- أهم الإشكاليات التي يواجهها موظفو النيابة العامة فهي على الترتيب وفقا للعينة في الضفة الغربية: قلة الرواتب (49.4%)، ثم عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين (28.5%)، وأخيرا نقص الأعداد (22.1%)، أما وفقا للعينة في قطاع غزة، فيأتي في الترتيب الأول كذلك قلة الرواتب (54.8%)، يليها نقص الأعداد (38.1%)، وأخيرا عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين (7.1%).
- أما أهم إشكاليات النيابة العامة من وجهة نظر موظفي النيابة فهي على الترتيب الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية (22.4%)، يليها وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون (19%)، ثم تدخل السلطة التنفيذية (17.2%)، ثم نقص في أعداد الموظفين والقضاة (15.5%)، وعدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة (10.3%)، و عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح (8.6%)، وأخيرا عدم الثقة بالنيابة العامة (7%).
- تتفق (81.2%) من عينة موظفي النيابة أن موظفي النيابة العامة بحاجة إلى تدريب قانوني مستمر، إلا أن (61%) من العينة أفادت بأنه لا يوجد تدريب لموظفي النيابة العامة، وأفاد (64.4%) من عينة موظفي النيابة بعدم وجود اهتمام كافي بتدريب موظفي النيابة.

التوصيات:

- ضرورة العمل على توفير مراكز الطب الشرعي والخبرات المتخصصة.
- إعادة النظر في طريقة تعيين أعضاء النيابة العامة وموظفيها.
- ضرورة قيام اصحاب القرار السياسي والتنفيذي باتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها الحد من التدخلات في عمل النيابة العامة.
- ضرورة تفعيل التفتيش على اداء أعضاء النيابة العامة وموظفيها.
- ضرورة اتخاذ الاجراءات التي من شأنها الزام أعضاء النيابة العامة بالدوام الرسمي.
- ضرورة إعادة النظر في نظام التدريب المستمر والمتخصص لأعضاء النيابة العامة وموظفيها بغية تطويره.
- ضرورة زيادة عدد موظفي النيابة العامة وتوفير المباني اللازمة لتطوير عملها.
- ضرورة اصدار لائحة باداب وسلوك المهنة لأعضاء النيابة وموظفيها بما يضمن حسن معاملتهم للمواطنين والمحامين.

الفصل الثالث: القضاء الشرعي

نتائج مسح آراء قضاة وموظفي المحاكم الشرعية

وفقا لمسح آراء قضاة المحاكم الشرعية وموظفيها، ظهرت النتائج التالية:

النتائج:

- هناك قناعة بين القضاة الشرعيين بأن السلطة الفلسطينية قد لجحت بصيانة استقلالية القضاء الشرعي بشكل عام، وبأن وضع القضاء الشرعي في فلسطين في تحسن مستمر.
- قضاة المحاكم الشرعية يثقون بالقضاء الشرعي وبجهاز الشرطة بينما ثقتهم بالمحامين منخفضة.
- يوجد انطباع بأن القضاء الشرعي الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد مالي.
- يلتزم القضاة الشرعيون بالدوام الرسمي، وهناك قناعة بأن رواتب الموظفين في المحاكم الشرعية متدنية نسبيا.
- هناك قناعة بأنه يتم الفصل في القضايا الشرعية بسرعة معقولة، ويعزى القضاة الشرعيون أسباب بطء السير في الدعاوى إلى التبليغات، وضعف القضاة في إدارة الدعوى، وتغيب القضاة، وعدم حضور المحامين، والتدقيق المطلوب على القضايا الشرعية.
- تتجلى أهم إشكاليات القضاء الشرعي بالاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية، وعدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة، والنقص في أعداد الموظفين والقضاة، وعدم الثقة بأجهزة العدالة، ثم وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون، يليها تدخل السلطة التنفيذية، وأخيرا عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح.
- هناك قناعة بأن القضاة الشرعيين في فلسطين مستقلون في أحكامهم كما أن هناك انطباعات بأن الجهاز القضائي الشرعي لا يعاني من التدخل في أحكامه وقراراته.
- يوجد رضا بشكل عام في الضفة الغربية عن عدد القضاة في المحاكم الشرعية وكفايتهم، بينما يقل هذا الرضا بشكل واضح في قطاع غزة.
- هناك انطباعات بأن معايير التعيين والترقية في المحاكم الشرعية واضحة، وإجراءات التعيين فيها شفافة.
- هناك قناعة بأن التعيينات هذا العام كانت ضرورية لرفد القضاء الشرعي بالعدد اللازم من القضاة، ويعيد الأشخاص الذين يعتبرون أن التعيينات هذا العام كانت غير موفقة لأن عدد التعيينات قليل ولا يفي بالحاجة، ولأن القضاة الجدد صغار السن بدون خبرة في الحياة بشكل عام، ولأنهم يعتقدون أنه لا يجوز تعيين قاضيات في القضاء الشرعي، ولأن الأشخاص الذين تم تعيينهم يفتقدون إلى الخبرة العملية.
- كان السبب الأول لاعتبار التعيينات هذا العام غير موفقة وفقا لعينة القضاة الشرعيين في قطاع غزة هو القناعة بعدم جواز تعيين قاضيات في القضاء الشرعي.
- يحتاج القضاة الشرعيون إلى برامج تدريب مستمر، لا سيما أنه لا يتم تدريب القضاة الشرعيين بشكل دوري ومستمر.
- هناك قناعة بوجود تفعيل التفتيش القضائي خاصة على الأمور الإدارية المتعلقة بالقضاة كالدوام والإجازات والغياب، والأمور الإدارية المتعلقة بالموظفين فقط، والمهام الوظيفية لموظفي المحاكم الشرعية، وأن يتم التفتيش بناء على معايير واضحة، وأو بناء على معلومات تجمعها وتحصل عليها الجهة المختصة لغرض التفتيش، وأو بناء على شكوى.
- ازدادت القناعة بوجود رقابة للمجلس التشريعي على أداء القضاء الشرعي في قطاع غزة، فيما انخفضت هذه القناعة في الضفة الغربية.
- اعتبرت العينة رقابة المحاكم العليا أكثر أنواع الرقابة فاعلية ودقة، بينما انخفضت القناعة بقيام مؤسسات المجتمع المدني بالرقابة على أداء القضاء الشرعي.

- هناك انطباع لدى العينة في الضفة الغربية بأن مستوى المحامين بشكل عام ضعيف.
- يحتاج موظفو المحاكم الشرعية إلى برامج تدريب مستمر.

إذ ووفقاً لمسح آراء وموظفي المحاكم الشرعية خلال عامي 2008 و2009 تبينت النتائج الرقمية التالية:

- أفاد (87.5%) من عينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية أن ثقتهم بالقضاء الشرعي عالية. تلاها الثقة بجهاز الشرطة (83.3%)، تلاها الثقة بموظفي المحاكم (58.3%)، وأخيراً أفاد (39.2%) من عينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية أن ثقتهم بالمحامين عالية.
- أما في قطاع غزة، فقد أفادت العينة بكاملها أن ثقتها بالقضاء الشرعي عالية تلاها بنسبة (90%) الثقة بموظفي المحاكم. ثم بجهاز الشرطة (80%)، وأخيراً أفاد (20%) فقط من عينة القضاة الشرعيين في قطاع غزة أن ثقتهم بالمحامين عالية.
- عارض (64.9%) من عينة القضاة الشرعيين أن مباني المحاكم الشرعية لائقة ومناسبة.
- أفاد (60.6%) من عينة القضاة الشرعيين أنهم يؤيدون تعيين قاضيات في الجهاز القضائي الشرعي.
- تتجلى أهم إشكاليات القضاء الشرعي وفقاً لعينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية، بعدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة (82.6%)، ثم النقص في أعداد الموظفين والقضاة (74%)، ثم الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية (69.6%)، ثم عدم الثقة بأجهزة العدالة (56.6%)، ثم وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون (52.3%)، يليها تدخل السلطة التنفيذية (39.2%)، وأخيراً عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح (39.1%).
- أفاد (73%) من عينة موظفي المحاكم الشرعية أن من أهم الإشكاليات التي يواجهها موظفو المحاكم الشرعية هي عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين.
- أما وفقاً لعينة القضاة الشرعيين في قطاع غزة، فتتجلى أهم إشكاليات القضاء الشرعي في الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية والنقص في أعداد الموظفين والقضاة (90%)، ثم عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة (77.8%)، يليها وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون (30%)، ثم عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح (22.2%)، وأخيراً تدخل السلطة التنفيذية وعدم الثقة بأجهزة العدالة (11.1%).
- يتفق (56.5%) من عينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية أن عدد القضاة في المحاكم الشرعية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجة المحاكم، فيما عارض (80%) من عينة القضاة الشرعيين في قطاع غزة بان عدد القضاة في المحاكم الشرعية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجة المحاكم.
- ارتفعت نسبة من لم يبدوا رأيهم من عينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية في أن الترقية في المحاكم الشرعية تعتمد على المعرفة الشخصية والوساطة والمحسوبية.
- اعتبر (75%) من عينة القضاة الشرعيين في قطاع غزة أن السبب الأول لاعتبار التعيينات هذا العام غير موفقة هو القناعة بعدم جواز تعيين قاضيات في القضاء الشرعي.
- عارض (60.6%) من العينة القول بأنه يتم تدريب القضاة الشرعيين بشكل دوري ومستمر.
- ترى عينة القضاة الشرعيين أن المحاكم العليا هي الجهة المختصة بالرقابة على أداء الجهاز القضائي، يليها المجلس التشريعي، يليها مؤسسات المجتمع المدني. معتبرين بنسبة (46.9%) من العينة أن رقابة المحاكم العليا على القرارات والأحكام هي أكثر أنواع الرقابة فاعلية ودقة.
- أفاد (56.5%) من عينة القضاة الشرعيين في الضفة الغربية أن مستوى المحامين بشكل عام ضعيف.
- ارتفعت نسبة ثقة موظفي المحاكم الشرعية بموظفي المحاكم الشرعية لتصل إلى (70.6%) من عينة موظفي المحاكم الشرعية في الضفة الغربية، تلاها الثقة بالقضاء الشرعي (63.1%)، ثم الثقة بجهاز الشرطة (55.9%)، وأخيراً أفاد (28.2%) فقط من العينة أن ثقتهم بالمحامين الفلسطينيين عالية. فيما أفاد (72.3%) من عينة موظفي المحاكم الشرعية في قطاع غزة أن ثقتهم بالقضاء الشرعي عالية، تلاها الثقة بموظفي المحاكم الشرعية بنسبة (71.1%)، ثم جاءت الثقة بجهاز الشرطة الفلسطيني (62.3%)، وأخيراً جاءت الثقة بالمحامين (27.8%).

- عارض (64.7%) من موظفي المحاكم الشرعية أن مباني المحاكم الشرعية لائقة ومناسبة.
- وافق (79.6%) من العينة أن خريجي الدراسات الشرعية يجب أن يختصوا ببعض الوظائف في المحاكم الشرعية. فيما أفاد (72.6%) أن خريجي الحقوق يجب أن يختصوا ببعض الوظائف في المحاكم الشرعية.
- عارض (59.7%) من عينة موظفي المحاكم الشرعية في الضفة الغربية القول بأنهم ضد تعيين قاضيات في المحاكم الشرعية. فيما أفاد (51.5%) من عينة الموظفين في قطاع غزة بأنهم ضد تعيين قاضيات في المحاكم الشرعية.
- أهم الإشكاليات التي يواجهها موظفو المحاكم الشرعية في الأراضي الفلسطينية، هي قلة الرواتب، يليها نقص الأعداد وأخيرا عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين. بينما اعتبرت عينة الموظفين في قطاع غزة أن أهم الإشكاليات التي يواجهها موظفو المحاكم الشرعية هي عدم تلقي التأهيل والتدريب اللازمين، يليه وبنفس النسبة قلة الرواتب ونقص الأعداد.
- أفاد (54.1%) من العينة أن هناك حاجة لرفد المحاكم الشرعية بعدد من الموظفين معارضين بنسبة (52%) أن عدد الموظفين في المحاكم الشرعية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجة المحاكم.
- أفاد (66.5%) من العينة انه لا يوجد تدريب لموظفي المحاكم الشرعية، على الرغم من أن (88.8%) من العينة ترى أن موظفي المحاكم الشرعية بحاجة إلى تدريب قانوني مستمر. كما تتفق غالبية العينة بأنه لا يوجد اهتمام كاف بتدريب موظفي المحاكم.
- افاد (94%) من عينة القضاة الشرعيين بوجود تفعيل التفتيش القضائي على أداء القضاة والموظفين. كما أفاد (83.3%) من عينة موظفي المحاكم الشرعية بوجود تفعيل التفتيش على أداء موظفي المحاكم الشرعية.

التوصيات:

- ضرورة العمل على وضع آليات للرقابة على عمل المبلغين لتفعيل التبليغات.
- ضرورة العمل على رفع سلم الرواتب لموظفي المحاكم نظرا لأهمية عملهم وحساسيته.
- ضرورة تفعيل التفتيش القضائي، ووضع معايير واضحة للتفتيش على أداء القضاة وموظفي المحاكم الشرعية.
- ضرورة وضع معايير واضحة ومدونة للتعيين والترقية في القضاء الشرعي، وإتباع إجراءات شفافة في التعيين.
- ضرورة وضع نظام لتدريب القضاة الشرعيين، بحيث يكون التدريب مستمرا، وأساسيا قبل وأثناء الجلوس للقضاء.
- ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على أداء القضاء الشرعي، وكذا دور المجلس التشريعي.
- ضرورة توفير مباني لائقة للقضاء الشرعي.
- ضرورة تعيين المزيد من النساء للقضاء الشرعي.
- ضرورة وضع نظام تدريب لموظفي المحاكم الشرعية وبخاصة المحضرين.
- ضرورة وضع برنامج تدريبي مستمر للمحاميين الشرعيين.

الفصل الرابع: المحامون:

نتائج مسح آراء المحامين المزاويلين والمتدربين

أولاً: المحامون المزاويلون:

بمقارنة نتائج المرصد القانوني لعام 2008 و2009 ونتائج المسح القطاعي لعام 2007، يتبين لنا النتائج الرقمية التالية:

- لا زال 59.1% من المحامين الأساتذة يرون ضعف في مستوى أدائهم، المحامون في الضفة يعيدون هذا الضعف الى ضعف التدريب، وعدم قيام نقابة المحامين بالدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة وضعف كليات الحقوق وضعف القضاء. في حين يعيد المحامون هذا الضعف الى ذات الأسباب باختلاف في ترتيبها اذ يرون في عدم قيام نقابة المحامين بالدور المطلوب منها لتطوير المهنة السبب الأول في ضعفهم يليه ضعف كليات الحقوق ومن ثم ضعف التدريب وضعف القضاء
- لا زال 74.6% يرون بوجود توفير تدريب مستمر للمحامين الأساتذة ولا زال 79.3% من المحامين يرون بأن على النقابة أن تقوم بتطوير أداء المحامين ومهنة المحاماة، و79.1% منهم يطالبون النقابة بنشر الثقافة القانونية، و78% يطالبونها بتطوير دورها في الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، و77.8% يطالبون بتنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة و77.6% يطالبون النقابة بتقديم خدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية لأعضائها و77.3% يطالبون النقابة بتطوير دورها وتعديل التشريعات لتسيير العدالة و64.2% يطالبون بتفعيل دور النقابة في الحياة السياسية.
- يقر غالبية المحامين الأساتذة بوجود اشكالية حقيقية في علاقة المحامين ببعضهم البعض ولا زال 53.5% من المحامين في الضفة يرون بأن المحامين يسعون لجلب اصحاب القضايا بالسمسرة واقتسام الأرباح والاعتاب مع اشخاص ليسوا محامين، ما يشير الى ارتفاع الانطباع بعدم تمتع المحامين بأداب وأخلاقيات المهنة.
- انخفاض مؤشر قيام النقابة بدور مميز في الحياة السياسية الفلسطينية اذ لا زال 68.1% من المحامين الأساتذة يرون بأن النقابة لا تلعب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية الفلسطينية، ولا زال 62.3% من المحامين الأساتذة يرون بأن النقابة لا تلعب دوراً فاعلاً في اقتراح وتعديل التشريعات الفلسطينية ولا زال 60.2% من المحامين يرون بأن النقابة لم تقم منذ إنشائها وحتى الآن بالدور النقابي المطلوب منها لتحسين المهنة.
- ارتفاع مؤشر قيام النقابة بتفعيل المواد المتعلقة بالتقاعد.
- لا زال 60.8% من المحامين يرون ضعف في دور الهيئة العامة للنقابة، و53.1% منهم يرون بأن للجان النقابية حتكرها مجموعة معينة من المحامين.
- لا تزال غالبية المحامين الأساتذة ترى بأن السلطة الفلسطينية لم تنجح بصيانة استقلالية القضاء وترى بأن القضاء الفلسطيني لا يتمتع بالحيادية والنزاهة والعدالة.
- لا تزال غالبية المحامين ترى بأن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية.
- ارتفاع مؤشر رضا المحامين عن تنفيذ الأحكام المدنية.
- لا يزال 66.1% من المحامين الأساتذة يرون بأن القضاة يعانون من نقص الخبرة.
- لا يزال 70.5% من المحامين الأساتذة يرون بأن التبليغات تشكل مشكلة أساسية في التقاضي.
- لا يزال 65.1% من المحامين الأساتذة يرون بأن التعيين في القضاء لا يتسم بالشفافية ولا يزال 69% يرون بأن التعيين في النيابة لا يتسم بالشفافية، ولا يزال 67% منهم يرون بأن التعيين لا يتم بناءً على العلم والخبرة، ولا زال 54.1% من المحامين يعتبرون الوساطة والمحسوبية أساس التعيين والترقية في القضاء والنيابة.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور النقابة في الحياة العامة والتشريعات.
- ضرورة العمل على توفير برنامج تدريب مستمر للمحامين الأساتذة.
- ضرورة اقرار ميثاق وقواعد آداب السلوك المهني.
- ضرورة تفعيل دور اللجان النقابية المختلفة واعادة النظر في آليات اختيارها
- ضرورة قيام النقابة بدورها في حمل مجلس القضاء الأعلى على إعادة النظر في شروط تعيين القضاة وخبرتهم وكذلك التعيينات في النيابة.
- ضرورة مراقبة اللجان الفرعية في النقابة، وخاصة البعيدة عن مقرّ النقابة في رام الله، وضمان تواصلها مع المحامين وتأدية المهام المطلوبة منها دون تأخير غير مبرر، واعادة النظر في طريقة اختيارها.
- ضرورة تفعيل عمل اللجان الحيوية كلجان المالية والشركات والحريات والمرأة، وتوفير ما يلزمها من إمكانيات مادية وبشرية.
- ضرورة قيام النقابة بالدور المأمول منها في حماية حقوق الإنسان، وخاصة في المبادرة بتمثيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمساعدة بتوفير العون القانوني لغير المقتدرين على توكيل محام.
- ضرورة التنسيق والتعاون على المستويات العليا بين نقابة المحامين وarkan العدالة.
- تشجيع المحاضرين في نقابة المحامين على تبني تقنيات جديدة في إلقاء المحاضرات لتجنب الملل وزيادة الاستفادة، وتشجيع إشراك الحضور في النقاشات، واختيار المحاضر بما يتناسب والموضوع، وتبني وسائل التقييم الحديثة.
- إشراك محاضرين من خارج إطار المحامين كأساتذة الجامعات والمستشارين القانونيين والنشطاء الحقوقيين لإثراء التدريب وتنويعه.
- تخصيص مكافآت للمحاضرين.
- إشراك أعضاء ذوي خبرات أكاديمية مجربة في اللجان المختصة بالأبحاث.
- ضرورة تأسيس معهد خاص بتدريب المحامين.
- ضرورة إعادة النظر في البنية التشريعية لنقابة المحامين.

ثانياً : المحامون المدربون:

بمقارنة نتائج المرصد القانوني لعامي 2008 و2009، ونتائج المسح القطاعي لعام 2007، يتبين لنا النتائج الرقمية التالية:

- لا زال 64.3 % من المحامين المدربين يرون بأن نقابة المحامين لا تلعب دوراً فاعلاً في اقتراح وتعديل التشريعات القضائية ولا زال 67.4 % منهم يرون بأن النقابة لا تلعب دوراً مميّزاً في الحياة السياسية الفلسطينية ويرون بنسبة 63 % بأنها لم تقم بالدور المطلوب منها منذ انشائها.
- ارتفاع مؤشر قيام النقابة بتفعيل المواد المتعلقة بالتقاعد اذ يرى 76.3 % من المحامين المدربين بأن النقابة نجحت في ذلك.
- لا زال 57.2 % من المحامين المدربين يرون بأن اللجان في نقابة المحامين محتكرة من مجموعة معينة من المحامين.
- لا زال 57.3 % من المحامين المدربين يرون بانهم يستفيدون من برامج التدريب التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني اكثر من تلك التي تنظمها النقابة.
- لا زال 75 % من المحامين المدربين يرون بأن المحامين الاساتذة ليسوا ذوي كفاءة ويرون ضرورة توفير تدريب مستمر للمحامين الاساتذة.
- لا زال ثلثي المحامين المتدربين في قطاع غزة يرون ان التعيين في القضاء والنيابة لا يتسم بالشفافية و67.3 % منهم يرون بان التعيينات لا تتم بناء على العلم والخبرة.
- لا زال 86.3 % من المحامين المدربين يطالبون بتخصيص راتب للمحامي المتدرب، و67.1 % منهم يطالبون بالحصول على إناجات من محامين آخرين بالإضافة للمحامي المتدرب.
- لا زال 62.2 % من المحامين المدربين يطالبون بالنقابة بإلزام كل محامي مزاوّل بتقديم عدد معين من المحاضرات للمحامين المدربين.
- لا تزال غالبية المحامين المدربين لا تثق بالشرطة إذ تدنت نسبة الثقة بهم الى 31 % فقط.
- انخفاض رضا المحامين المدربين عن أداء أساتذتهم.

التوصيات:

- ضرورة تطوير الآليات التنظيمية للتدريب من حيث تشكيل لجنة تدريب مركزية، ورفد سكرتاريا دائرة التدريب بالمزيد من الموظفين الإداريين لتقديم الخدمة الإسنادية اللازمة للجنة التدريب، ومتابعة برامج التدريب.
- ضرورة العمل على تبني الوسائل الحديثة في التدريب، كتأسيس محاكم صورية، وعيادات قانونية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في التدريب، ليس بهدف تحفيز المحامين للمشاركة بفاعلية في التدريب، وإنما أيضاً لزيادة الاستفادة المتوخاة.
- ضرورة قيام مجلس النقابة بدراسة امكانية اصدار نظاما خاصا لدفع مبلغ رمزي للمحامي المتدرب طيلة فترة التدريب و/أو أن تعمل نقابة المحامين على تأسيس صندوق خاص لتوفير دعم مالي للمحامين المدربين وتوفير الحد الأدنى لاحتياجاتهم المعيشية.

الفصل الخامس: كليات الحقوق

نتائج مسح آراء أساتذة وطلبة كليات الحقوق

أولاً: الأساتذة:

بمقارنة نتائج المرصد القانوني لعامي 2008 و2009 وبناتج المسح القطاعي لعام 2007 يتبين لنا النتائج الرقمية التالية :

- لا زال 68.2 % من اساتذة كليات الحقوق يرون ان عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كليات الحقوق كبير ولا يتلاءم مع حاجة المجتمع. ولا تزال اغلبيتهم ترى أن معايير القبول في كليات الحقوق لا تساهم في رفع مستوى الكليات.
- انخفاض مؤشر قيام كليات الحقوق بدور متميز في التعليق على القوانين والأحكام القضائية.
- انخفاض مؤشر الرضا عن مناهج كليات الحقوق. وانخفاض مؤشرو كفاية عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق. وكفاية عدد المدرسين.
- لا زال 71,4 % من اساتذة كليات الحقوق يرون ضرورة اعتماد التخصص في كليات الحقوق.
- انخفاض مؤشر توجه اساتذة كليات الحقوق الى طلب اجراء الابحاث القانونية من الطلبة والرجوع الى قرارات واحكام المحاكم والتعليق عليها. او الطلب منهم زيارة المحاكم وحضور جلسات المحاكمة.
- انخفاض مؤشر تدريس التشريعات الفلسطينية في كليات الحقوق وكذا انخفاض مؤشر التركيز على النواحي العملية في التدريس الجامعي.
- لا زال 85,3 % من أساتذة الكليات يرون بوجوب تدريس بعض المفاهيم القانونية في المدارس. و66.1 % يرون بأن مستوى طلبة كليات الحقوق عند تخرجهم من المدرسة ضعيف.
- انخفاض مؤشر رضا اساتذة كليات الحقوق عن مستوى خريجي كليات الحقوق وقدرتهم على التحليل والاستنباط وكتابة الابحاث القانونية واعداد الدراسات.
- تظهر النتائج تباينا جليا في منهجية التعليم بين جامعتي القدس والأزهر؛ فبينما توافق غالبية العينة (57.2 %) في جامعة القدس على انه يتم التركيز على إعداد الأبحاث في فترة الجامعة والتعليق على قرارات المحاكم في المساقات المختلفة (49.7 %). كما يتم التركيز على النواحي العملية في دراسة الحقوق (49.4 %). كانت إجابات عينة طلبة جامعة الأزهر معارضة بأغلبية (64.9 %) للعبارة بأنه يتم التركيز على إعداد الأبحاث في فترة الجامعة. أو انه يتم التعليق على قرارات المحاكم في المساقات المختلفة (59.4 %) أو انه يتم التركيز على النواحي العملية في دراسة الحقوق (56.4 %).
- أفاد 79.5 % من عينة أساتذة كليات الحقوق أن الكليات لاتصدر مجلة أو نشرة قانونية دورية.

التوصيات:

- ضرورة ادخال تدريس المفاهيم القانونية في مساقات التعليم المدرسية.
- ضرورة اعادة النظر في معايير القبول في كليات الحقوق في التعليق على القرارات والاحكام القضائية.
- ضرورة تفعيل دور كليات الحقوق في التعليق على القرارات والاحكام القضائية.
- ضرورة اعادة النظر في مناهج كليات الحقوق وعدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق وعدد مدرسيها.
- ضرورة اعتماد التخصص في كليات الحقوق.
- ضرورة تخفيف اساتذة كليات الحقوق للطلب من طلبة كليات الحقوق اجراء الابحاث القانونية والرجوع الى التشريعات الفلسطينية وقرارات واحكام المحاكم الفلسطينية والتعليق عليهم وزيادة المحاكم وحضور جلسات المحاكمة.

- ضرورة ادخال مساق التشريعات الفلسطينية في مناهج كليات الحقوق.
- ضرورة أن تركز الجامعات الفلسطينية على النواحي العملية كالتعليق على قرارات وأحكام المحاكم وربط النظريات القانونية بالواقع والتركيز على ضرورة زيارة المحاكم وحضور الجلسات؛ لما لذلك من أثر في زيادة ثقة الطالب بمستواه ومعلوماته ومقدرته على دخول سوق العمل.
- ضرورة التنسيق بين كليات الحقوق ونقابة المحامين بتحديد أعداد الطلبة الذين ينبغي قبولهم في كليات الحقوق الفلسطينية بما ينسجم مع احتياجات المجتمع.

ثانياً: الطلبة:

بمقارنة نتائج المرصد القانوني لعامي 2008 و2009، بنتائج المسح القطاعي لعام 2007 يتبين لنا ما يلي:

- انخفاض مؤشر التركيز على اعداد الأبحاث في الدراسة الجامعية.
- انخفاض مؤشر التعليق على قرارات وأحكام المحاكم في المساقات التعليمية في الجامعات.
- انخفاض مؤشر التركيز على النواحي العملية في دراسة الحقوق.
- انخفاض مؤشر قيام طلبة كليات الحقوق بزيارة المحاكم
- لا زال 70.1 % من طلبة الجامعات في الضفة الغربية و84.5 % من طلبة الجامعات في غزة يرون بأن مقدرة خريجي الجامعات الأوروبية والأميركية على التحليل وكتابة الأبحاث افضل بكثير من مقدرة خريجي الجامعات الفلسطينية.
- لا زال 71.6 % من طلبة كليات الحقوق في غزة يرون بأن وضع القضاء في فلسطين لا يتسم بالتحسن ولا زال 61.5 % منهم يرون بأن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء.
- لا زال 59.2 % منهم يرون بأن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع الى التأثيرات والضغط الخارجية.
- انخفاض مؤشر ثقة طلبة كليات الحقوق في القضاء والنيابة العامة والشرطة والمحامين.
- توافق (74.8 %) من عينة الطلبة في جامعتي القدس والأزهر مع القول بأنه يجب أن يكون هناك تخصص في كليات الحقوق.
- تدنت نسبة ثقة طلبة كليات الحقوق بكافة اركان العدالة.

التوصيات:

- ضرورة اعادة النظر في مناهج التعليم القانوني في الجامعات بحيث تتضمن التركيز على اعداد الابحاث والتعليق على قرارات واحكام القضاء والتركيز على النواحي العملية وتأمين تواصل الطلبة مع المحاكم.
- إن المستوى الذي يرى الطالب فيه نفسه يؤثر في ثقته بنفسه وقدرته على المنافسة. من هنا لا بد من التركيز منذ فترة المدرسة على إعداد الأبحاث. وإلزام الطلبة بمساق خاص بمنهجية كتابة الأبحاث القانونية.

الفصل السادس : الجمهور

نتائج مسح آراء الجمهور الفلسطيني

بمقارنة نتائج المرصد القانوني لعام 2008 و2009 ونتائج المسح القطاعي لعام 2007. يتبين لنا النتائج التالية:

النتائج:

- لا زالت اغلبية الجمهور ترى بأن السلطة الفلسطينية لم تنجح في صيانة استقلال القضاء. وترى بأن القضاء الفلسطيني لا يتمتع بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنة بدول عربية أخرى وترى بأن القضاء لا يزال يعاني من الفساد.
- لا زالت اغلبية الجمهور ترى بأن القضاء العشائري اكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم وترى بأن احكام المحاكم ليست سريعة التنفيذ وترى بأن المحاكم لا تتعامل معهم على قاعدة المساواة امام القانون وترى بأن نفقات التقاضي لا تتناسب وقدراتهم المالية وترى بأن المتقاضين ليسوا على دراية جيدة بالاجراءات الواجب اتخاذها حال التوجه الى المحاكم.
- ارتفاع مؤشر رضى الجمهور عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على أداء أركان العدالة.
- لا زال 69.7% من الجمهور يرون بأن الثقافة العامة تفضل اللجوء الى القضاء العشائري والاجهزة الأمنية بدلا من اللجوء الى المحاكم لحل النزاعات. ولا زال 76.2% من الجمهور يطالبون بوجود أن يكون لدى المواطن الفلسطيني ثقافة قانونية من خلال إدراج منهاج القانون في المدارس.
- ولا زال 50.4% من الجمهور لا يثق بالمحاكم النظامية و56.3% منهم لا يثقون بموظفي المحاكم و53.8% لا يثقون بالنيابة العامة.
- لا زال 71% من الجمهور في غزة يطالبون بنشر القرارات والأحكام القضائية و56.7% من الضفة يطالبون بذلك.
- لا زال 58.1% من الجمهور يرون نقصا في تأهيل القضاة والموظفين وكذلك الأمر في غزة اذ لا زال 62.9% من الجمهور يرون ذلك أيضا.
- لا زال 59.1% من الجمهور لا يفكرون بالتوجه الى المحكمة للحصول على حقوقهم.
- لا زال 52.3% من الجمهور يفضلون البحث عن أي حل لمشاكلهم بدلا من اللجوء الى المحكمة.
- لا تزال اغلبية الجمهور ترى بأن تدخل السلطة التنفيذية وعدم وجود ارادة سياسية للإصلاح احد ابرز اشكاليات القضاء الفلسطيني.
- لا زال 63.4% من الجمهور الذي لا يحبذ اللجوء الى القضاء ترى بان عدم ثقتها بالحصول على حل عادل يتصدر اسباب عزوفها عن اللجوء الى المحاكم.
- لا يزال 56.7% من الجمهور يرى بأن النيابة العامة لا تملك ما يؤهلها لتقصي الجرائم من معامل جنائية ومراكز طب شرعي.
- لا يزال 53.1% من الجمهور يرون بأن اعضاء النيابة لا يتعاملون معهم بأسلوب جيد.
- لا تزال اغلبية الجمهور ترى بأن النيابة العامة لا تقوم بدورها في التحقيق بالشكل المطلوب.

التوصيات:

- هناك حاجة إلى اطلاع الجمهور الفلسطيني بشكل دائم على المعلومات المتعلقة بعمل السلطة القضائية ومهامها ودورها في إرساء قواعد العدل وسيادة القانون، مما سيؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور فيها.
- ضرورة نشر الثقافة القانونية لدى الاوساط المجتمعية المختلفة ونشر الأحكام القضائية ليتمكن المواطن من الاطلاع عليها.
- ضرورة إدخال منهج القانون في المدرسة ليتم غرس فكرة سيادة القانون في نفوس الطلبة. كما أن هناك حاجة ماسة إلى القيام بحملات توعية بموضوع سيادة القانون واختصاصات المحاكم، وتسليط الضوء على الأحكام في بعض القضايا التي تهم المجتمع.
- ضرورة توعية الجمهور بحقه في تقديم شكوى ضد موظفي المحاكم من يسيئون إليهم. ويمكن القيام بذلك عن طريق وضع لوائح في أروقة المحاكم، أو عبر القيام بحملات إعلامية توعوية للجمهور، توضح واجبات موظفي المحاكم، وحقوق المراجعين من الجمهور.
- ضرورة العمل على تنظيم التبليغات بصورة شفافة وبشكل يتم معه ضمان الرقابة على قيام المحضرين بإجراء التبليغات الموكولة إليهم. ومن الجدير كذلك اخذ موضوع تغطية مواصلات المحضرين و/أو توفير وسيلة مواصلات خاصة بدوائر التبليغ.
- ضرورة تخصيص بعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي الكاتب العدل ومأمور التنفيذ لخرجي كليات الحقوق.
- ضرورة تزويد دوائر الكاتب العدل بعدد من الموظفين الأكفاء.
- ضرورة اطلاع الجمهور الفلسطيني وتوعيته بدور النيابة العامة في الدعاوى الجزائية، المختلفة وتطوير البنى التحتية اللازمة لعملها، وزيادة أعداد أعضائها وموظفيها وتأهيلهم.
- ضرورة العمل على وضع لوائح في أروقة النيابة العامة والمحاكم تحدد واجبات أعضاء النيابة وموظفيها، وحقوق المواطن، وإمكانية تقديم شكاوى ضد المسيئين وآلياتها.
- ضرورة وضع مدونة سلوك آداب المهنة للمحامين موضع التطبيق.